ولم يتوقف مبدأ التخصص وتقسيم العمل على صعيد القرية الواحدة، بل توسع وانتشر بحيث أصبحت كل منطقة متخصصة بإنتاج سلعة معينة تبادل الفائض منها مع سلع أخرى منتجة في مناطق أخرى. ومع التقدم التكنولوجي وتطور وسائل النقل وظهور النقود التي سهلت عملية التبادل ازداد الاعتماد على مبدأ التخصص وتقسيم العمل وامتد ليطال التخصص الدولي وتقسيم العمل دولياً.

ولكن هناك سؤال مهم هو: ما الأسباب الكامنة وراء قيام التخصص؟ هناك مجموعة أسباب وعوامل طبيعية (جغرافية وجيولوجية ومناخية) وعوامل مكتسبة (كمية ونوعية رأس المال ومهارة السكان العاملين).

فبالنسبة للعوامل الجغرافية مثلاً فإن البلدان الساحلية تتخصص بصناعة السفن وصيد الأسماك، والعوامل الجغرافية قد تكون سبباً بتخصص العراق مثلاً بإنتاج النفط لأن أرضه تزخر بمكامن نفطية غنية بخامات النفط، والعوامل المناخية مثلاً تكون ملائمة في مناطق خط الإستواء لإنتاج البن والموز.

أما بالنسبة للعوامل المكتسبة فمثلاً الولايات المتحدة وألمانيا ونتيجة لامتلاكها رأس المال تتخصص بإنتاج الطائرات والسيارات والمكائن والمعدات. وبالنسبة للمهارات التي يتمتع بها السكان فسويسرا مثلاً تخصصت بإنتاج الساعات وفرنسا تخصصت بإنتاج العطور.

وبعد كل هذا يمكن التركيز على سببين رئيسيين لقيام التجارة الخارجية وهما: -

1- عدم إمكانية أي دولة تحقيق الإكتفاء الذاتي في العصر الحديث.

2- تُحقق التجارة الخارجية العديد من المكاسب والمزايا، إذ تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية واستيراد السلع ذات الندرة النسبية الأمر الذي يحقق ميزتين في آن واحد، الأولى تصريف المنتجات الزائدة عن حاجة السوق المحلي، وثانيهما الحصول على سلع من الخارج بأسعار تقل نسبياً عن تكلفة إنتاجها محلياً.

ولقد ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية التي إهتمت بدراسة أسباب التجارة الخارجية، لكن المنهج المخصص ضيق ومع قلّة الساعات الأسبوعية المخصصة للاقتصاد السياحي، فلا نستطيع الدخول بتفاصيل هذه النظريات*.

* من هذه النظريات مثلاً:
1- نظرية التكاليف المطلقة.
2- نظرية التكاليف النسبية.
3- نظرية هيكشر راولن
ونظريات أخرى متعددة، وللمزيد من المعلومات بامكانك الاستفادة من المصادر الآتية:

- د.غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1999.
- د.عبدالمنعم السيد علي و د.هيل عجمي جميل، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل

" المبحث الثاني "

" ميزان المدفوعات"

أولاً : مفهوم وتعريف ميزان المدفوعات: -

لو أمعنا النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية على اختلاف صورها لوجدناها تتألف من شقّين:

1- علاقات ناشئة عن حركات أشخاص.

2- علاقات ناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وتعرف اصطلاحاً بالمعاملات الاقتصادية الدولية وتقسم الى نوعين من المعاملات: -

الأولى: التبادل الدولي للسلع الخدمات أو التجارة الدولية (التجارة الخارجية).

الثانية: الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

ويعرف ميزان المدفوعات (Balance Of Payment) : على أنه عبارة عن حساب سنوي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت خلال فترة معينة بين المواطنين المقيمين في بلد معين (أفراد ومنشآت وحكومة) والأجانب المقيمين في بلدان أخرى.

ويعرف كذلك ميزان المدفوعات " عبارة عن سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة زمنية معينة عادة هي سنة " ويتألف ميزان المدفوعات من جانبين وهما: -

أ- الجانب الدائن : - هو الجانب الإيجابي والذي يتضمن ما تحصل الدولة عليه من الإيرادات من العالم الخارجي كالصادرات من السلع والخدمات المختلفة التي يؤديها المواطنون المقيمون بالدولة للأجانب المقيمين بالخارج.

ب- الجانب المدين : -هو الجانب السلبي والذي يتضمن مدفوعات الدولة الى العالم الخارجي كالاستيرادات من السلع والخدمات المختلفة التي يتلقاها المواطنون المقيمون بالدولة من الأجانب المقيمين بالخارج. وإذا كانت المعاملات التي يشملها ميزان المدفوعات تتم بين المقيمين في بلد ما والأجانب بالخارج أي في دولة أخرى، ولما كان لكل بلد عملتها النقدية فإن هذه المعاملات تتطلب وجود معدل أو سعر يتم على أساسه مقايضة أو مبادلة النقد الأجنبي بالعملة المحلية أو العكس وهذا ما يعرف بسعر الصرف

Exchange rate، والذي يعرف على أنه " المعدل الذي يتم على أساسه مبادلة عملة دولة بعملات الدول الأخرى ". ولا شك أن لكلا العملتين سعر صرف معين بحسب ما تتمتع به كل عمله من قوة شرائية في دولتها.

ويعرف سعر الصرف أيضاً بأنه " قيمة العملة المحلية مقدرة بوحدات من العملة الأجنبية أو قيمة العملة الأجنبية مقدرة بوحدات من عملة محلية "، فيقال مثلاً أن سعر الصرف الريال العماني :

(1)ريال عماني = (2.5) دولار أمريكي

أو يقال (1) دولار أمريكي = (0.4) ريال عماني

ثانياً : عناصر ميزان المدفوعات: –

يقسم ميزان المدفوعات من حيث طبيعة المعاملات الى قسمين رئيسين :

القسم الأول: – الحساب الجاري ويتضمن ثلاثة أنواع من الحسابات: –

1- حساب التجارة المنظورة (حركة السلع والبضائع المختلفة) :

ويتضمن الصادرات السلعية (عوائد) والاستيرادات السلعية (الإنفاقات) ويسمى بـ (الميزان التجاري) (Balance Of Trade) ومن المهم أن نوضح أن العبرة في التصدير والاستيراد، من وجهة نظر ميزان المدفوعات، تكون بانتقال ملكية السلعة لاجتيازها الفعلي لحدود الدولة.

ومن الواضح ان صادرات السلع التي قدمتها الدولة الى الخارج تقيد في الجانب الدائن بميزان العمليات الجارية باعتبارها متحصلات (عوائد) تتلقاها الدولة بمناسبة ما يقدمه المواطنون من سلع للأجانب وبالمثل تقيد استيرادات السلع التي حصلت عليها الدولة من الخارج في الجانب المدين بالميزان باعتبارها إنفاقات تؤديها الدولة بمناسبة ما يحصل عليه المواطنون من سلع من الأجانب المقيمين بالخارج.

2- حساب التجارة غير المنظورة (حركة الخدمات) :

ويتضمن الصادرات والاستيرادات غير المنظورة أي الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي، أي الخدمات التي قدمتها الدولة (عوائد) والخدمات التي حصلت عليها الدولة من (إنفاقات)، مثل خدمات النقل الجوي والبحري والسياحة والعلاج والتعليم والاستشارات والتأمين ونفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والخدمات المالية والمصرفية وفوائد وأرباح تحصل عليها الدولة مقابل خدمات رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج أو التي تدفعها عن خدمات رؤوس أموال مستثمرة في بلادها...الخ.

وتدخل الخدمات السياحية في هذا الحساب باعتبارها عنصراً من عناصره، ويعد إنفاق غير المقيمين (السياح الأجانب) في الداخل إيرادات تفيد في الجانب الدائن. ويمثل هذا الإنفاق صادرات (غير منظورة) للخدمات السياحية ويعد إنفاق السياح المواطنين في الخارج إنفاقات تقيد في الجانب المدين ويمثل هذه الإنفاق استيرادات (غير منظورة) للخدمات السياحية.

3- حساب التحويلات من جانب واحد :

ويتضمن العمليات الغير تبادلية (بدون مقابل) أي التحويلات التي تتم من جانب واحد. وتتمثل فيما يتلاقاه المواطنون من الأجانب من متحصلات (عوائد) أو يقدموه لهم (إنفاقات) من منح أو هبات أو تعويضات وتحويلات المغتربين أو المهاجرين.

القسم الثاني: – حساب العمليات الرأسمالية:

ويشمل نوعين من الحسابات، حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل.

أ- حساب رأس المال طويل الأجل:

ويتضمن حركة رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد الى آخر بقصد توظيف أموال الاستثمار طويلة الأجل مثل حركة الأسهم والسندات الأجنبية بين الدول أو القيام بالاستثمارات المباشرة (المشروعات المختلفة) في الخارج والقروض الطويلة الأجل.

ويقيد تصدير رأس المال طويل الأجل الى الخارج في الجانب المدين في ميزان المدفوعات باعتباره إنفاقات ويقيد استيراد رأس المال طويل الأجل من الخارج في الجانب الدائن باعتباره متحصلات (عوائد).

ب- حساب رأس المال قصير الأجل:

والتي لا يزيد أجلها عن سنة ويشمل حركة الذهب والعملات الأجنبية (تصدير واستيراد) وانسياب حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل من الداخل الى الخارج أو العكس مثل القروض القصيرة الأجل والأوراق التجارية والكمبيالات وأذون الخزينة وانسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل الى الداخل يمثل أو عوائد للدولة ويدرج في الجانب الدائن من حساب رأس المال القصير الأجل بميزان المدفوعات والعكس بالعكس إذ يمثل انسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل الى الخارج إنفاقات للدولة ويدرج في الجانب المدين من حساب رأس المال قصير الأجل.

ويستدل على صافي حساب رأس المال قصير الأجل بمقارنة حقوق والتزامات المواطنين إزاء الأجانب عند بداية فترة ميزان المدفوعات ونهايتها ويوضح الجدول (9) الآتي أمثلة لما يتضمنه ميزان المدفوعات من عناصر: –

جدول (9)

ميزان المدفوعات الدولية

عناصر الميزان	دائن (عوائد)	مدين (إنفاقات)	رصيد
1– حساب العمليات الجارية:			
أ– حساب التجارة المنظورة (الميزان التجاري):			
– السلع المنظورة المختلفة.			
ب– حساب الخدمات (التجارة غير المنظورة) ميزان الخدمات:			
– النقل (بري وجوي وبحري)			
– التأمين			
– السياحة			
– خدمات مالية ومصرفية			
– خدمات البعثات الدبلوماسية			
ت– حساب التحويلات من جانب واحد:			
– منح هبات			
– تعويضات وغرامات			
– تحويلات المغتربين			
2– حساب العمليات الرأسمالية:			
أ– حساب رأس المال طويل الأجل:			
– الاستثمار المباشر			
– الأوراق المالية			
– قروض طويلة الأجل			
ب– حساب رأس المال قصير الأجل:			
– حسابات مصرفية			
– حركة الذهب والعملات الأجنبية			
– أذون خزانة			
– أوراق تجارية			
– قروض قصيرة الأجل			

ثالثاً : توازن ميزان المدفوعات: –

من الناحية النظرية يفترض أن يكون ميزان المدفوعات دائماً في حالة توازن بالمعنى الحسابي. أما في الواقع فطالما أن ميزان المدفوعات لبلد معين هو عبارة عن خلاصة لعدد كبير جداً من المعاملات الدولية لذلك فإنه من غير المتوقع أن يتحقق التوازن بهذه الدقة. فمن المحتمل أن تكون الإيرادات المتحققة من اجمالي الصادرات (الدائن) أكبر من الإنفاقات المتحققة من إجمالي الاستيرادات (المدين) وهنا يتحقق (فائض) في ميزان المدفوعات. والعكس وارد أيضاً عندما تتفوق الاستيرادات على الصادرات تتحقق حالة (عجز) في المدفوعات.

ويمكن تصحيح هذه الفروقات بواسطة فقرة خاصة في ميزان المدفوعات تدعى فقرة (التسوية) أو فقرة (الفروقات الإحصائية) ومهمتها إعادة التوازن من الناحية الحسابية الى ميزان المدفوعات بين جانب الدائن وجانب المدين، حيث يضاف مبلغ بقيمة الفارق بين الجانبين الى الجزء الأقل لغرض إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات.

وهكذا نلاحظ أنه قبل اجراء عملية التسوية لا يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات، لكن بعد فقرة التسوية يتحقق التوازن من الناحية الحسابية فقط.

إن التوازن الحسابي هو توازن من الناحية الشكلية فقط، وهو لا يعالج الإختلالات التي تحدث في موازين المدفوعات إذ أن هناك وسائل اقتصادية حقيقية بإمكانها فعلاً أن تحقق التوازن في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية.

رابعاً : ملاحظات مهمة حول ميزان المدفوعات: –

في خضم هذا الشرح الموجز عن ميزان المدفوعات لا بد من الإشارة الى بعض الملاحظات المهمة والضرورية والتي تتلخص بما يأتي: –

أ– هناك اختلاف بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فالميزان التجاري هو جزء من ميزان المدفوعات يمثل الجزء الأول من عناصر ميزان المدفوعات (حساب العمليات الجارية) والذي يتخصص بمتابعة حركة استيراد وتصدير السلع المادية المنظورة.

2- ان حركة انتقال السلع والأفراد ورأس المال بين محافظة وأخرى داخل حدود البلد الواحد تعد جزءاً من التجارة الداخلية ولا تظهر في ميزان المدفوعات لأنه يتخصص فقط بالحقوق والالتزامات الدولية وعبر الحدود (التجارة الخارجية).

3- لا يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات من الناحية الحسابية بين اجمالي الصادرات واجمالي الاستيرادات قبل اجراء فقرة التسوية التي تعمل على إعادة التوازن بين طرفي ميزان المدفوعات من الناحية الحسابية فقط. أما إعادة التوازن الحقيقي فيتطلب إجراءات اقتصادية فعّالة.

4- قد يتصور البعض ان النشاط السياحي يؤثر في ميزان المدفوعات من خلال ميزان الخدمات (التجارة غير المنظورة) وهذا تصغير من شأن النشاط السياحي، إذ أن السياحة ليس فقط حركة أفراد وخدمات سياحية، بل هي أكبر من ذلك بكثير، وان النشاط السياحي موجود فعلياً في كل فقرة من فقرات ميزان المدفوعات. فقد تستورد سلع نصف مصنعة لتصنيع المنتوج السياحي وهنا يظهر هذا النشاط في الحساب الجاري (الميزان التجاري). وقد تستلم قرض طويل الأجل لإنشاء منتجع سياحي ويظهر ذلك في حساب رأس المال طويل الأجل، وكذلك الاستثمار السياحي وما يترتب عنه من انتقال رأس المال والعديد من الأنشطة الأخرى.

" المبحث الثالث "

" الميزان السياحي "

أولاً : تعريف الميزان السياحي: - (Balance Of Tourism)

من خلال نشاط السياحية الخارجية تظهر جملة من المعاملات والمبادلات الاقتصادية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات في أي بلد نتيجة لحركة السياح عبر الحدود وكذلك حركة السلع والبضائع والمواد الأولية والأجهزة والآلات والقوى العاملة التي يحتاجها القطاع السياحي ما يترتب على نتائج إيجابية أو سلبية على ميزان المدفوعات. ويعرف الميزان السياحي على أنه " الناتج الكلي لحاصل الفرق بين العوائد والإنفاقات الناتجة عن النشاط السياحي السنوي عبر الحدود الدولية في بلد ما ". كما ويعرف أيضاً على أنه " سجل خاص بالحقوق والديون الناشئة عن النشاط السياحي لبلد ما مع العالم الخارجي خلال مدة سنة".

والبعض يسمي الميزان السياحي (بالميزان غير المنظور) لأنه يشمل خدمات السفر والنقل السياحي والتأمين والخدمات المالية والأعمال المصرفية الخاصة بالنشاط السياحي الخارجي، ولكن هذا غير صحيح لأن الميزان السياحي يشمل كل فقرات وعمليات ميزان المدفوعات المنظورة وغير المنظورة (وكما سنرى لاحقاً) والذي يؤثر على نتيجة ميزان المدفوعات سلباً أو ايجاباً من خلال الحالات الآتية:

الحالة الأولى- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات (حالة إيجابية).

الحالة الثانية - تخفيض الفائض في ميزان المدفوعات (حالة سلبية).

الحالة الثالثة - زيادة الفائض في ميزان المدفوعات (حالة ايجابية).

الحالة الرابعة - زيادة العجز في ميزان المدفوعات (حالة سلبية).

الحالة الخامسة - قلب العجز في ميزان المدفوعات الى فائض (حالة ايجابية).

الحالة السادسة - قلب الفائض في ميزان المدفوعات الى عجز (حالة سلبية).